جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير
تحت الرعاية السامية للسيد رئيس الجامعة
الأستاذ الدكتور عمر فرحاتي

الملتقى الوطني حول
إشكالية إستدامة المؤسسات
الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

الملتقى الوطني
حـــول
إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

المحاور

المحور الأول: دراسة أشكال و وسائل دعم الدولة الجزائرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
المحور الثاني: الصعوبات والعراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
المحور الثالث: متطلبات استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
المحور الرابع: المعايير المحاسبية الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
المحور الخامس: دور الهيئات الحكومية في إستدامة المؤسسات.
المحور السادس: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومسؤوليتها المتعلقة بالإستدامة البيئية .
المحور السابع: قياس مؤشرات إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
المحور الثامن: الحلول والمقترحات لإستدامة المؤسسات الجزائرية

يـــومي
07/06
ديسمبر 2017

قاعه المحاضرات الكبرى ابوالقاسم سعد الله
بالقطب الجامعي بالشط

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي-
كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

الملتقى وطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
رئيس الملتقى	د. عوادي مصطفى
رئيس اللجنة العلمية	د. يونس الزين
مقرر اللجنة العلمية	د. رضا زهواني
رئيس اللجنة التنظيمية	د. موسى جديدي
نائب رئيس اللجنة التنظيمية	د. لعبيدي مهاوات
تاريخ إنعقاد الملتقى	يومي 06 و 07 ديسمبر 2017
البريد الإلكتروني للملتقى	Durabilite39@gmail.com

بطاقة معلومات المداخلة		
عنوان المداخلة	نظرة مستقبلية لمساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل في الجزائر	
الإسم واللقب	لقوقي فاتح	بوقفة عبد الحق
المؤهل العلمي	-	دكتوراه
الوظيفة	أستاذ	أستاذ محاضر
التخصص	-	-
المؤسسة	جامعة أم البواقي	جامعة الوادي
ملاحظات	-	-

نظرة مستقبلية لمساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل في الجزائر

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء عن واقع مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاجتماعية في الجزائر، خصوصا فيما تعلق بتوفير مناصب شغل والحد من مشكلة البطالة، هذه الأخيرة والتي أصبحت كابوسا يأرق العديد من الدول بما فيها المتقدمة، وتهدف هذه الورقة البحثية أيضا إلى محاولة إلقاء نظرة مستقبلية لمساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب شغل في السنوات القادمة إلى غاية سنة 2021، وذلك من خلال التنبؤ بالسلسلة الزمنية مستخدمين طريقة التمهيد الأسي المزدوج لهولت. أظهرت النتائج أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن أن توفر مناصب شغل لابأس بها تصل إلى 3314177 منصب شغل بحلول سنة2021.

الكلمات المفتاحية: التشغيل، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

Abstract:

The aim of this paper is to highlight the contribution of SMEs to social development in Algeria, especially with regard to job creation and reducing the problem of unemployment, which has become a nightmare for many countries, including the developed ones. Looking ahead to the contribution of SMEs to job creation in the coming years until 2021, by predicting the time series using the dual-mode HOLT method. The results showed that small and medium-sized enterprises (SMEs) could provide job opportunities of up to 33,4177 jobs by 2021.

Keywords: Employment, Small and Medium Enterprises.

مقدمة:

إن مشكلة البطالة التي أصبحت سمة مميزة للاقتصاديات المعاصرة، دفعت غالبية الدول للاهتمام أكبر بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ذلك أن هذا الصنف من المؤسسات وعلى الرغم من ضآلة حصته في السوق العالمية، فإنه يعتبر الوسيلة الفعالة لامتصاص البطالة وامتصاص الضغط الاجتماعي الذي تواجهه مختلف الحكومات.[1]

فالأهمية الاجتماعية التي اكتسبتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مساهمتها في الارتقاء بمعدلات التنمية الاجتماعية في الجزائر لا تقل أهمية على الدور الذي تلعبه في مجال التنمية الاقتصادية، فنجد أن هذه المؤسسات تلعب دورا كبيرا في احتواء مشاكل المجتمع الجزائري كالبطالة و التهميش و الفراغ وما يترتب عليه من آفات اجتماعية وذلك من خلال استحداث فرص عمل جديدة، إما بصورة مباشرة بالنسبة لمستحدثي المؤسسات، أو بصورة غير مباشرة عن طريق استخدامهم لأشخاص آخرين مما يؤمن لأفراد المجتمع الاستقرار النفسي والمادي بالإضافة إلى إعادة إدماج المسرحين من مناصب عملهم جراء إفلاس بعض المؤسسات العمومية أو بفعل تقليص حجم العمالة فيها لأجل إعادة الهيكلة أو الخوصصة. وعليه يمكن طرح الإشكالية التالية:

الإشكالية: ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل خلال السنوات الأخيرة؟ و إلى أي مدى يمكن أن تساهم خلال السنوات القادمة؟

و تتمثل أهمية الدراسة كونها تسلط الضوء على موضوع في غاية الأهمية، ألا وهو مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاجتماعية و دورها الفعال في الحد من الآفات الاجتماعية التي تعصف بالمختلف شرائح المجتمع الجزائري.

كما تهدف الدراسة إلى محاولة إلقاء نظرة مستقبلية لمساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من البطالة، وذلك من خلال التنبؤ بأعداد مناصب الشغل التي يمكن أن توفرها هاته المؤسسات في للسنوات القادمة.

ومن أجل الإجابة على الإشكالية، سيتم تقسيم الدراسة إلى النقاط التالية:

المحور الأول: واقع المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الجزائر وما توفره من مناصب الشغل

المحور الثاني: التنبؤ بمساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في توفير مناصب الشغل في الجزائر إلى غاية 2021

المحور الأول: المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الجزائر

1. ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لقد اختلف المختصين في المجال الاقتصادي حول مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بسبب تعدد المعايير التي يحدد بها مفهوم هذا النوع من المؤسسات، وعليه نجد أن كل دولة تتبنى مفهوم خاص. و يمكن إتباع مجموعة من المعايير من أجل تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولعل أهم هاته المعايير هو عدد العمال ورأس المال وكذا كمية الإنتاج.

1.1.تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يمكن أن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "بأنها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات تشغل من واحد إلى 250 شخص، ولا يتجاوز رقم أعمالها ملياري دينار جزائري، أو لا يتعدى إجمالي حصيلتها السنوية 500 مليون دج، وهي تحترم معايير الاستقلالية".[2]

2.1. خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

من خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص بعض خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المتمثلة في:

- سهولة وبساطة التنظيم من خلال التوزيع المناسب للاختصاصات بين أقسام المشروع. التحديد الدقيق للمسؤوليات وتوضيح المهام، التوفيق بين المركزية لأغراض التخطيط والرقابة، وبين اللامركزية لأغراض سرعة التنفيذ.
- سهولة القيادة والتوجيه في تحديد الأهداف الواضحة للمشروع، سهولة إقناع العاملين بالأسس والسياسات والنظم التي تحكم عمل المشروع.

- ميزتها قلة التكاليف اللازمة للتدريب لاعتمادها أساسا على أسلوب التدريب أثناء العمل فضلا على استخدامها في الغالب لتقنيات غير معقدة، وإعداد أجيال من المدربين للعمل في المشروعات الكبيرة مستقبلا، وهي بهذا المعنى تعد منبتا خصبا لتنمية المواهب والإبداعات والابتكارات وإتقان وتنظيم المشاريع الصناعية وإدارتها.
- كما أنها تنتج فرص عمل بسبب استخدامها لأساليب إنتاج وتشغيل غير معقدة، ولذلك فهي تساعد على توفير فرص عمل لأكبر عدد من العاملين.
- كما تتميز بالقدرة على التكيف مع رغبات وأذواق المستهلكين، ويكون ذلك من خلال القدرة على تغيير تركيبة القوى العاملة أو سياسات الإنتاج أو التمويل في مواجهة التغيرات السريعة والعميقة مما يساعدها في التغلب على التقلبات أو الدورات الاقتصادية. إضافة إلى زيادة القدرة على التجديد والابتكارات وذلك حسب رغبات السوق. وكذلك سهولة وحرية الدخول والخروج من السوق لانخفاض نسبة الأصول الثابتة إلى الأصول الكلية. وفي أغلب الأحيان، سهولة تحويل إلى سيولة دون خسارة كبيرة وفي مدة زمنية قصيرة.[3]

3.1. أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تكتسي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة في الدول النامية وحتى الدول المتقدمة، تتمثل في:[4]

- تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتلبية احتياجات الأسواق من السلع والخدمات المتخصصة التي ترتبط بأذواق وتفضيل المستهلكين بدرجة أكبر من المؤسسات الكبيرة نظرا للاتصال المباشر بين أصحابها والعملاء.
- تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قادرة على الانتشار الجغرافي في المناطق الصناعية والريفية، و المجمعات العمرانية الجديدة وبالتالي تخفيف الضغط على المدن الكبيرة.
- التجديد و الابتكار ورفع الكفاءة الإنتاجية لتنمية القدرات التصديرية في الأسواق الخارجية وتدعيم الأوضاع التنافسية للدول المتقدمة تجاه الدول الأخرى، خاصة الدول حديثة التصنيع.
- المساهمة في تلبية بعض احتياجات الصناعات الكبيرة وخاصة المواد الأولية.
- تساهم في خلق مناصب شغل والحد من تفاقم ظاهرة البطالة.
- استخدام التكنولوجيا المحلية في كثير من الأحيان.
- تساهم في نشر القيم الصناعية الايجابية في المجتمع من خلال تنمية وتطوير المهارات.
- تساعد على زيادة المبيعات والتوزيع مما يقلل من التكاليف المتعلقة بالتخزين، مما يؤدي إلى توصيل السلع للمستهلك بأقل تكلفة ممكنة.
- القضاء على التضخم من خلال التحويلات المالية غير المنتجة بامتصاصها للاستثمار والتشغيل الاقتصادي.

2. تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2000–2015):

يتبين من خلال الجدول رقم (01) أن الغالبية العظمى من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مؤسسات خاصة، حيث تتعدى نسبتها 99% من إجمالي عدد المؤسسات، وهذا بفضل التسهيلات المقدمة لها خصوصا إجراءات الإنشاء من جهة، وبفضل ثقافة المقاولة التي بات يتمتع بها الفرد الجزائري من جهة أخرى. و يتبين أيضا من خلال الجدول أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في تطور مستمر ففي سنة 2000 سجلنا حوالي 169341 مؤسسة ليتطور بشكل سريع ببلوغه عتبة 716895 مؤسسة، و على العكس تماما فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية في تناقص تدريجي، حيث سجلنا سنة 2000 حوالي 778 مؤسسة ليتناقص العدد إلى حدود 532 مؤسسة، وربما يرجع السبب إلى عمليات خوصصة المؤسسات العمومية المتعثرة. أما إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد بلغ عددها سنة 2000 حوالي 170119 مؤسسة، ليتضاعف أكثر من أربع مرات سنة 2015 ليصل إلى حوالي 717427 مؤسسة.

الجدول رقم (01): يوضح تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)

السنة	القطاع الخاص		القطاع العام		المجموع
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	
2000	169341	%99,5	778	%0,5	**170119**
2001	179893	%99,6	778	%0,4	**180671**
2002	189552	%99,6	778	%0,4	**190330**
2003	207949	%99,6	788	%0,4	**208737**
2004	225449	%99,7	778	%0,3	**226227**
2005	245842	%99, 7	874	%0,3	**246716**
2006	269806	%99,7	939	%0,3	**270745**
2007	293649	%99,8	666	%0,2	**294315**
2008	392013	%99,9	626	%0,2	**392639**
2009	455398	%99,9	591	%0,02	**455989**
2010	482892	%99,9	557	%0,1	**483449**
2011	511856	%99,9	572	%0,1	**512428**
2012	550511	%99,9	557	%0,1	**551068**
2013	601583	%99,9	557	%0,1	**602140**
2014	656949	%99,9	542	%0,1	**657491**
2015	716895	%99,9	532	%0,1	**717427**

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على معطيات متفرقة

ويفسر هذا التطور الكبير في أعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنه نتيجة لجملة من الإجراءات والسياسات الهادفة تصب في مصلحة هاته المؤسسات. و من هذه الإجراءات نذكر:

- صدور القانون التوجيه لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2001 والذي يهدف إلى تحسين محيط هذه الأخيرة.
- إنشاء صندوق ضمان قروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002 المتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتضمن القانون الأساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[5]
- إنشاء المجلس الوطني الاستشاري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- إنشاء صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3. التوزيع القطاعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

تجدر الإشارة إلى أنه من الصعوبة تحديد العدد الحقيقي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبشكل دقيق، لوجود قطاع رسمي وآخر غير رسمي (قطاع موازي). حيث ترتكز الأنشطة غير الرسمية بشكل خاص في قطاعات البناء والأشغال العمومية والتجارة والفندقة وغيرها من الخدمات الموجهة للاستهلاك (بسبب الطابع العائلي لها) وهي تقريبا نفس القطاعات التي تنشط فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما يعود ظهور ذلك القطاع الموازي إلى: ارتفاع الأعباء الجبائية وشبه الجبائية المفروضة على هذه المؤسسات، الثقل المفرط في الضرائب وأعباء الأجور والأعباء الاجتماعية بالمقارنة مع البلدان المجاورة، وسوء التسيير.[6]

والجدول رقم (02) يوضع توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب النشاطات الاقتصادية:

الجدول رقم (02): توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب النشاطات الاقتصادية خلال الفترة (2000-2015)

القطاعات / السنوات	البناء والأشغال	الصناعات الغذائية	النقل والمواصلات	التجارة	الفندقة والإطعام	خدمات للعائلات
2000	35549	10854	12374	22310	10534	12464
2001	42319	11594	15647	26424	11517	13985
2002	57255	12354	17388	31568	12410	15132
2003	65799	13058	18771	34681	13230	15927
2004	72869	13673	20294	37954	14103	16933
2005	80716	14474	22119	42183	15094	18148
2006	90702	15270	24252	46461	16230	19438
2007	111978	15784	25576	49152	16831	20307
2008	122238	17045	28885	55551	18265	22529
2009	127513	17679	30871	60138	19282	24108
2010	129762	18394	33848	64962	20401	26977
2011	135752	19172	36620	69837	21251	29064
2012	142222	20198	39426	76050	22590	32445
2013	150910	21624	43241	84484	24684	32112
2014	159775	23075	46987	92867	26264	36112
2015	168557	24746	50592	102122	28405	39887
المجموع	**1693916**	**268994**	**466891**	**896744**	**291091**	**378568**

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على معطيات متفرقة

نلاحظ من خلال الجدول رقم(02) أن هناك توزيع نشاطات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب القطاعات غير متساوي. فهي تتمركز بشدة في قطاع البناء والأشغال، والذي استحوذ على أكثر من 40% من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، وربما يرجع السبب إلى أنها لا تحتاج إلى إمكانيات مادية كبيرة، بالإضافة إلى برامج ومخططات إنجاز الوحدات السكنية تطبيقا لبرنامج الرئيس (إنجاز مليون سكن) كالسكنات الاجتماعية وسكنات عدل. يليه قطاع التجارة في المرتبة الثانية بنسبة تصل إلى 22% بإجمالي مؤسسات يصل إلى 896744 مؤسسة، يليهما وفي المرتبة الثالثة قطاع النقل بنسبة تصل إلى 11% أي ما يعادل 466891 مؤسسة، ثم يليهم قطاع خدمات العائلات بنسبة تصل إلى 09% من إجمالي المؤسسات، ثم يأتي قطاع الفندقة والإطعام، وأخيرا قطاع الصناعات الغذائية بنسبة ضئيلة. أنظر الشكل رقم(01).

الشكل رقم (01): يمثل توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاع

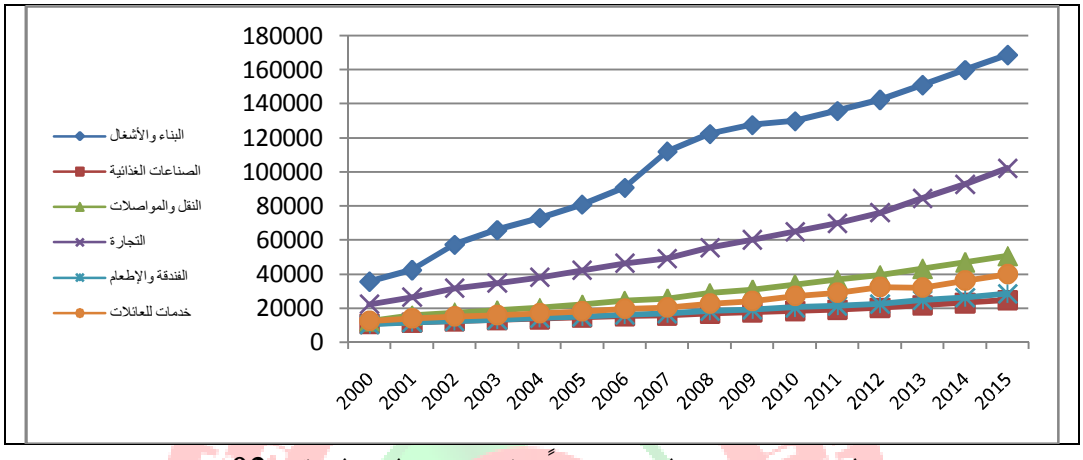

المصدرمن إعداد الباحثين بناءً على بيانات الجدول رقم (02)

4. مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في توفير مناصب الشغل في الجزائر:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أداة فعالة في استراتيجيات التوظيف وخلق مناصب العمل من أجل تخفيف الضغط عن القطاع العام، والجزائر كغيرها من الدول سعت جاهدةً للتخفيف من معدل البطالة وتوفير مناصب العمل بغية تحسين الظروف الاجتماعية للمواطنين، حيث قامت الحكومة الجزائرية بجملة من الإجراءات تصب في مجملها لمصلحة المؤسسات الصغيرة والكبيرة، وقد أعطت نتائج مرضية من ناحية خلق فرص عمل جديدة. والجدول التالي يوضح مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب عمل:

الجدول رقم (03): يمثل مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في توفير مناصب الشغل في الجزائر خلال الفترة (2001-2015)

	القطاع الخاص		القطاع العام		
السنوات	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة%	المجموع
2001	503541	%68,32	233521	31,68	**737062**
2002	538055	%87,80	74764	12,20	**612819**
2003	550386	%88,04	74764	11,96	**625150**
2004	592758	%89,19	71826	10,81	**664584**
2005	888829	%92,10	76283	7 ,90	**965112**
2006	977942	%94,07	61661	5,93	**1039603**
2007	1064983	%94,91	57146	5,09	**1122129**
2008	1233073	%95,89	52789	4,11	**1285862**
2009	1274465	%96,14	51149	3,86	**1325614**
2010	1577030	%97,01	48656	2,99	**1625686**
2011	1676111	%97,21	48086	2,79	**1724197**
2012	1800742	%97,44	47375	2,56	**1848117**
2013	1953636	%97,59	48256	2,41	**2001892**
2014	2110665	%97,84	46567	2,16	**2157232**
2015	2327293	%98,16	43727	1,84	**2371020**
متوسط الفترة	1271300,6	94.84	69104,67	5.16	**1340405,27**

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على معطيات متفرقة

من خلال الجدول رقم (03) نلاحظ أن أعداد مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسط في القطاع الخاص في تزايد مستمر، بداية بسنة 2001 حيث وفرت 503541، وهو يمثل ما نسبته 68.32 % من إجمالي مناصب الشغل الموفرة في ذات السنة، لكن بحلول سنة 2002 تزايد هذا العدد بشكل ملحوظ، حيث ارتفعت النسبة إلى 87,80 % ، فيما سجلنا انخفاضها في القطاع العام، وربما يرجع السبب إلى إجراءين هامين، أما الأول فهو صدور قانون رقم 18-01 المؤرخ في 27 رمضان 1422هـ والموافق ل 12 ديسمبر 2001، والمتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا ما شجع على زيادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي توفير مناصب شغل إضافية، أما بخصوص الإجراء الثاني فهو خوصصة المؤسسات العمومية بشتى أنواعها، الأمر الذي أدى إلى تراجع في عدد مناصب الشغل.

ومن خلال الجدول نلاحظ أيضا الزيادة المستمرة في أعداد مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة إلى غاية 2015، وعلى العكس تماما سجلنا انخفاض مستمر في أعداد مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية. والشكل رقم(02) يعطينا صورة واضحة للتباين الكبير بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة والعامة.

لكن إجمالا فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنوعيها تقوم بتوفير مناصب شغل بوتيرة متزايدة من سنة إلى أخرى.

الشكل رقم (02): يمثل مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في توفير مناصب الشغل في الجزائر خلال الفترة (2001-2015)

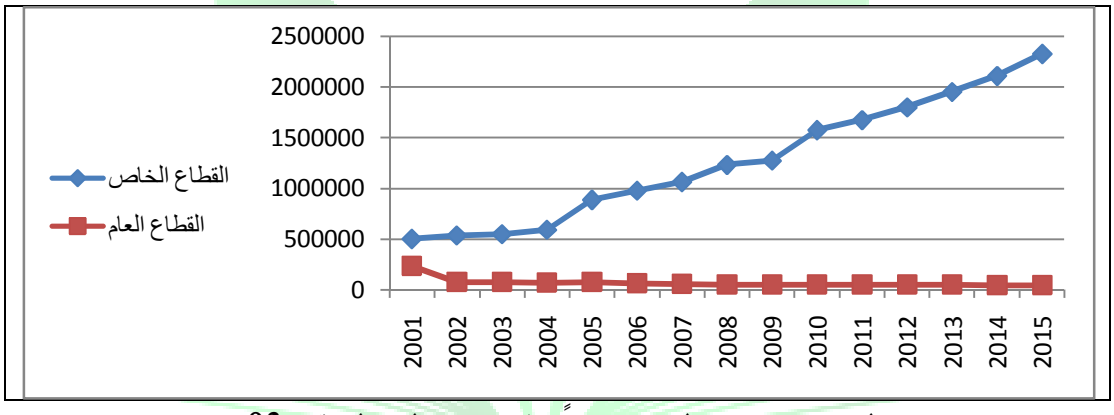

المصدر: ن إعداد الباحثين بناءً على بيانات الجدول رقم (03)

المحور الثاني:التنبؤ بمساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في توفير مناصب الشغل في الجزائر إلى غاية 2021

تقوم الحكومات في مختلف دول العالم بتخطيط برامجها وأوجه نشاطها لتتمكن من تقديم الخدمات الضرورية لتحقيق الرخاء والتقدم الاقتصادي والاجتماعي لشعوبها، وهذا لا يتأتىلإ من خلال اتخاذ قرارات صائبة، لأن القرار يُ تخذ اليوم لكن آثاره لن تظهر إلا في المستقبل، لذلك من الضروري التنبؤ بهذه الآثار.

1. التنبؤ والتخطيط

1.1. تعريف التنبؤ:

التنبؤ هو عملية عرض حالي لقيم مستقبلية باستخدام مشاهدات تاريخية بعد دراسة سلوكها في الماضي.[7]

2.1. أهمية التنبؤ في وضع الخطط والبرامج التنموية:

تهدف الحكومات في مختلف دول العالم لتحقيق مستوى مقبول من الرفاهية الاقتصادية وتحسين الأوضاع الاجتماعية لمواطنيها، لذا فهي ملزمة بوضع خطط وبرامج لتحقيق هاته الأهداف، لكن لا يمكن وضع أي خطة دون تنبؤ علمي دقيق بما يريد الوصول إليه خلال منظور زمني محدد، وعليه فإن عملية التنبؤ تعتبر الأساس التي تبنى عليها الخطط.[8]

2. التنبؤ باستخدام طرائق التمهيد الأسي:

تعتبر طرائق التمهيد الأسي من الطرائق المفيدة في التنبؤ خصوصا عندما التنبؤ بسلاسل زمنية تتميز بالاستقرار النسبي، وتتميز هذه الطرائق بأنها تعطي وزنا نوعيا أكبر للقيم الأخيرة في السلسلة، دون إهمال القيم الأخرى، لكن الأهمية النسبية للقيم تتناقص كلما رجعنا إلى الوراء.

ويعتبر التنبؤ قصير الأجل المجال المفضل لاستخدام طرائق التمهيد الأسي، كما تتميز هذه الطرائق بسهولة العمليات الحسابية وبقلة عدد القيم الضرورية للتنبؤ (قيم السلسلة الزمنية المراد التنبؤ بها).[9]

نموذج التمهيد الأسي المزدوج Double Exponential Smoothing

هناك نموذجين للتمهيد الأسي المزدوج وسنعتمد في هذا البحث على نموذج هولت (Holt's Method) يشتق هذا النموذج كالتالي:10

لمشاهدات $z_1, z_2, \ldots, z_{n-1}, z_{n-2}$ ولثابتي تسريح $0<\alpha<1$ و $0<\gamma<1$ نوجد التالي:

$$s_t = \alpha z_t + (1-\alpha)(s_{t-1} + b_{t-1}), \quad t = 1,2,\ldots,n$$
$$b_t = \gamma (s_t - s_{t-1}) + (1-\gamma) b_{t-1}, \quad t = 1,2,\ldots,n \qquad (1)$$

نحسب القيم المطبقة من

$$\hat{z}_t = s_t + b_t t, \quad t = 1,2,\ldots,n \qquad (2)$$

والتنبؤات للقيم المستقبلية من

$$z_n(\ell) = s_n + b_n \ell, \quad \ell > 0 \qquad (3)$$

ولاستخدام هذا النموذج يجب تحديد قيمة كل من:

- α و γ.
- S_0 و b_0

3. التنبؤ بمساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في توفير مناصب الشغل في الجزائر باستخدام التمهيد الأسي المزدوج:

الجدول الموالي رقم (04) يبين عملية التنبؤ بمساهمة المؤسسات الصغيرة والكبيرة في توفير مناصب شغل في الجزائر لسنوات قادمة إلى غاية سنة 2021.

الجدول رقم (04): التنبؤ بمساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في توفير مناصب الشغل في الجزائر إلى غاية 2021

السنة	القطاع الخاص			القطاع العام			إجمالي القطاعين		
	عدد مناصب الشغل	التنبؤ بعدد مناصب الشغل	خطأ التنبؤ	عدد مناصب الشغل	التنبؤ بعدد مناصب الشغل	خطأ التنبؤ	عدد مناصب الشغل	التنبؤ بعدد مناصب الشغل	خطأ التنبؤ
2000	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة
2001	503541	554430,835	-50889,835	233521	196869,413	36651,5874	737062	751300,247	-14238,247
2002	538055	691465,891	-153410,89	74764	228264,688	-153500,69	612819	919730,578	-306911,58
2003	550386	749626,458	-199240,46	74764	136953,702	-62189,702	625150	886580,16	-261430,16
2004	592758	749008,96	-156250,96	71826	80104,0622	-8278,0622	664584	829113,022	-164529,02
2005	888829	741761,038	147067,962	76283	48720,1913	27562,8087	965112	790481,229	174630,771
2006	977942	912644,81	65297,1902	61661	40218,0614	21442,9386	1039603	952862,871	86740,1288
2007	1064983	1054396,69	10586,3099	57146	32515,7254	24630,2746	1122129	1086912,42	35216,5845
2008	1233073	1170698,67	62374,3339	52789	30840,5068	21948,4932	1285862	1201539,17	84322,8271
2009	1274465	1324122,03	-49657,034	51149	31775,1263	19373,8737	1325614	1355897,16	-30283,16
2010	1577030	1412591,45	164438,548	48656	34909,7333	13746,2667	1625686	1447501,19	178184,815
2011	1676111	1637707,6	38403,4004	48086	37704,8648	10381,1352	1724197	1675412,46	48784,5355
2012	1800742	1806718,79	-5976,7855	47375	40686,0349	6688,96509	1848117	1847404,82	712,179604
2013	1953636	1952464,06	1171,94298	48256	43025,1337	5230,86633	2001892	1995489,19	6402,80931
2014	2110665	2101994,64	8670,35747	46567	45576,739	990,261012	2157232	2147571,38	9660,61848
2015	2327293	2256835,1	70457,9004	43727	46186,2886	-2459,2886	2371020	2303021,39	67998,6117
2016	-	2455251,75	-	-	44628,3915	-	-	2499880,14	-
2017	-	2618439,45	-	-	44300,1387	-	-	2662739,59	-
2018	-	2781627,15	-	-	43971,8859	-	-	2825599,04	-
2019	-	2944814,85	-	-	43643,633	-	-	2988458,48	-
2020	-	3108002,55	-	-	43315,3802	-	-	3151317,93	-
2021	-	3271190,25	-	-	42987,1274	-	-	3314177,38	-

$\alpha = 0,5 \quad \gamma = 0,36$ **المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Excel**

من خلال الجدول رقم (04) يتبين أن أعداد مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة تبقى في وتيرة متزايدة، لتصل في سنة 2021 إلى توفير حوالي 3271190 منصب شغل، بينما تواصل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الانخفاض في أعداد مناصب الشغل الموفرة، لكن إجمالا فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنوعيها العامة والخاصة يمكن أن توفر مناصب شغل مشجعة تصل إلى 3314177 منصب شغل، لكن تبقى هذه النتائج مجرد تنبؤات يصعب الوصول إليها خصوصا في ظل عدم استقرار المؤشرات الكلية للاقتصاد الوطني، خاصة الناتج الوطني والذي عرف تقهقراً كبيراً في ظل تراجع أسعار البترول في الأسواق العالمية وتجدر الإشارة أيضاً أن الوصول إلى هاته النتائج ليس بالأمر المستحيل خصوصا إذا تكاثفت الجهود بمختلف مستوياتها.

الخاتمة:

من خلال ما سبق عرضه من إحصائيات نستخلص أنه في الجزائر أصبح ينظر إلى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أنها وسيلة لمكافحة الفقر وامتصاص البطالة من خلال توفير مناصب شغل، وما قانون رقم 18-01 المؤرخ في 27 رمضان 1422هـ والموافق ل 12 ديسمبر 2001، والمتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا دليلا لا تشويه الظنون حول نية الحكومات الجزائرية المتعاقبة في تطوير هذا النوع من المؤسسات، حيث ظهرت نتائج هذا الاهتمام في الواقع بشكل واضح من خلال ما وفرته المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مناصب شغل وصل في سنة 2015 لوحدها إلى حدود 2371020 منصب، ويواصل هذا العدد الارتفاع من سنة إلى أخرى ليصل إلى حدود 3314177 منصب شغل سنة 2021 إذا ما استمرت جهود الدولة الجزائرية الرامية إلى التخفيف من حدة البطالة.

المراجع والإحالات:

1. السعيد بريش، **مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية: حالة الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الثاني، 2007، ص68.

2. قانون رقم 18-01 المؤرخ في 27 رمضان 1422هـ والموافق ل 12 ديسمبر 2001، **القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الجريدة الرسمية، ص6.

3. قدي عبد المجيد، كساب أمينة، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية بالجزائر**، ورقة بحثية ضمن الملتقى الدولي حول استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يومي 18 و 19 أفريل 2012، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

4. وفاء دويس، دور **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تخفيض مستوى البطالة في الدول النامية –دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس–** ، مذكرة لنيل شهادة الماستر، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، 2012-2013، ص10

5. وفاء دويس، **مرجع سابق**، ص 33.

6. قدي عبد المجيد، كساب أمينة، **مرجع سابق**.

7. مولود حشمان، **نماذج وتقنيات التنبؤ القصير المدى**، **ديوان المطبوعات الجامعية**، الجزائر، 1998، ص177.

8. عبد الرحمن الأحمد العبيد، **مبادئ التنبؤ الإداري**، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، 2003، ص3.

9. عبد الرحمن الأحمد العبيد، **المرجع نفسه**، ص237.

10. عبير حسن علي الجبوري، **التنبؤ بأسعار النفط العراقي للعام 2010 باستخدام السلاسل الزمنية**، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد 18 العدد 01، سنة 2010.

الملتقى الوطني حول
إشكالية إستدامة المؤسسات
الصغيرة والمتوسطة في الجزائر